



المصدر: الام ————— رام

التاريخ : ١٤ / ٤ / ١٩٧٧

مركز الأهرام للتنظيم وتنمية وتحكيم المعلومات

النائب العام يقرر .

احالة ١٧ متهمًا للمحاكمة

في قضية التجمهر والشغب بدمياط

اذاع ايس المستشار ابراهيم القلوبى النائب العام قرار الاتهام في احداث قضية التجمهر والشغب التي وقعت احداثها في دمنهور خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير الماضى .. وقد شمل القرار ٢٢ متهمًا بينهم ١٧ متهم من البالغين تقرر احالتهم لمحكمة أمن الدولة العليا بدمياط وخمسة من الاعدات تقرر احالتهم لمحكمة احداث دمنهور .

والمتهمون البالغون يضمون ١١ عاملاً و ٤ طلاب وموسيقياً وعاظلاً .
اما المتهمون الاعدات فتتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة ويضمون ٤ طلاب ونجاراً .

اصابات ببعضهم ، كما اطلقوا معاً
بین محکمة دمنهور الكلبة بتذنه بالحجارة
وقد نسبت قاتلة ادلة الاتهام التي
تم ارتكابها بقرار الاحالة واعلان المتهمين
بها انوال ٢٢ شاهداً ،

وقد أسرت المعاينات التي أجريتها
النيابة لاماكن حدوث التخريب من وجوه
الانلاقات مديدة بمباني محافظة البحيرة
ومركز الاعلام بها والستراتيال المسؤول
والفرعي ومكتب البريد الرئيسي ومحكمة
دمنهور скликية وفرع الجمعية وفرع
الجمعية التعاونية الاستهلاكية بشبرا
دمنهور .

وكشفت المعاينات أيضاً من احتراق
السيارة رقم ٢٩٧٥٢ ملاكي الشاهراة ومن
الانلاقات مديدة بالسيارات ارقام ٢٠٠
- اطناه - و ٢١٩١ و ٤١٤٥ شرطة
ووردة بتقرير رئيس قسم الاطباء
والحرق بمديرية امن البحيرة ان احتراق
السيارة رقم ٢٩٧٥٢ ملاكي الشاهراة
الفاصلة بمركز اعلام دمنهور قد حدث
بعد تدخل تفريبيين لوجود بعض مخلفات بها
تبعد منها رائحة الكبرومين وتبعد
تفريبيه من السيارات رقمي ٢ و ٢٠
- اطناه - حدوث الانلاقات مديدة بكل
منها .

وتستردت الادارة الهندسية ب مجلس
مدينة دمنهور بتقريرها المرفق بالاوراق
تبعد الانلاقات التي حدثت بمباني
وسيارات الاطباء والشرطة سالفه اليبيان
بمبلغ الـ ٣ واربعين وخمسة وسبعين
جنيه .

وقدر المهندس الذي يتسم بدور
السيطرة فيه الانلاقات التي حدثت
بالسيارة رقم ٢٩٧٥٢ ملاكي الشاهراة
بمبلغ ثمانية الـ ٣ جنية .

ويذيع النائب العام اليوم قرار الاتهام
من تدبیه التجهيز بمحكمة المنصورة .

وصرح النائب العام بأن عدد المقبوض
عليهم خلال احداث الشغب في مدينة
دمنهور وصل الى ٢١ شخصاً تم استبعاد
٩ منهم لعدم ثبوت ادلة اتهام ضدهم .

وتنس ووجهت النيابة للمتهمين ثمه
ـ الاشتراك مع آخرين مجهولين في
تجهيز مؤذن من اكبر من خمسة اشخاص
من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر
وكان الفرض منه التأثير على السلطات
العامة في أعمالها وارتكاب جرائم
الاعتداء على الاشخاص والاموال .

وقد وقعت حال اشتراكهم في هذا
التجهيز العرائض الآتية :

١ - خربوا معاً مبانى وأملاكاً
عامة ومحصنة لصالح الحكومة والمرافق
العامة وشركات القطاع العام بأن هاجموا
مبانى محافظة البحيرة ومركز الاعلام
بها والستراتيال المسؤول والفرعي ومكتب
البريد العمومي وفرع الجمعية التعاونية
الاستهلاكية بشبرا دمنهور ودقنوهما
بالحجارة ووضعوا النار معاً بسيارة
مركز الاعلام وحطموا السيارات ارقام
٢ ، ١٢٠ ، اطناه و ٤١٤٥ و ٢١٩١ و
شرطة تخربيوا ذلك المبني والإبلاك وكان
ذلك في زمن هياج وفتنة وبقصد احداث
الرعب بين الناس وشاعة التوفى .

٢ - سببوا معاً في انقطاع
الوصلات التليفونية التي اثنانها
المكونة بأن هشووا جهاز التليفون
الرئيسي لمركز اعلام دمنهور .

٣ - استعملوا التوة والعناد مع
موظفيين عموميين ومكلفين بخدمة هامة
لحلهم بغير حق على الامتناع عن اداء
مهل من أعمال وظيفتهم بأن هاجموا
ذذا بالحجارة رجال الاطباء وقوات الامن
المركزي وموظفيها بمركز الاعلام وأنهالوا
فبربا على هذا الاحير وذلك لمنعهم من
اداء واجباتهم في حماية المشاتل والابوال
العامة والخاصة وغض التجهيز ، فأخذنا